مؤتمر الطائف عام ١٩٨٩م في ظل الدعم الدولي

م.م. زينب شاكر عبد الرزاق

مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة

الملخص

شكل اتفاق الطائف الذي عقد في المملكة العربية السعودية في ٣٠ أيلول ١٩٨٩م منعطفاً تاريخياً في تاريخ لبنان والسياسي، واثر على مجمل الأوضاع هناك، إذ أنهى حرباً استمرت لمدة ١٤ سنه، امتازت بعنفها وشراستها وخسائرها الجسيمة في الأرواح والممتلكات، كان للمملكة العربية السعودية دوراً مهماً ورئيسا في هذا الاتفاق من خلال وساطتها المكثفة واتصالاتها بالقيادات اللبنانية الرسمية وغير الرسمية، وذلك لما تحتله من تأثير كبير في الساحة السياسية العربية من جهة، ومكانتها الدولية الجديرة بالثقة من جهة أخرى، فقد أولت المملكة العربية السعودية اهتماما بالغا بالقضايا العربية بشكل عام وبالقضية اللبنانية بشكل خاص، إذ حضي المؤتمر بدعم وتأييد دولي كبير، شكل غطاء كافيا لتنفيذ بنوده، ومساعدة لبنان على الانتقال من حالة الحرب والاقتتال الداخلي ذات الإبعاد والتأثيرات الإقليمية والدولية إلى حالة السلم الأهلي .

The Taif Conference in 1989 in shadow of international support

Assist. Lect .Zainab Shakeir Abdl Razzaq

Basra and Arab Gulf Studies Center / University of Basrah

Abstract

The Taif Agreement, which was held in the Kingdom of Saudi Arabia in 1989AD, constituted a historical turning point in the political history of Lebanon and effected inall its situations ,the agreement ended awar that lasted for 14 years, characterized by its violence, ferocity and heavy losses in lives and property. The Kingdom of Saudi Arabia had an important and main role in this agreement through, Its intense mediation and its contacts with official and unofficial Lebanese leaderships, due to the great influence it occupies in the Arab political arena on the one hand, and its trustworthy international position on the other hand, the Kingdom of Saudi Arabia has paid great attention to Arab issues in general and the Lebanese issue in particular. With great international support With regional and international dimensions and influences to the state of civil peace

المقدمة

أولت المملكة العربية السعودية منذ اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية سنة ١٩٧٥م وحتى نهايتها في عام ١٩٨٩م، اهتماماً كبيراً من اجل إيجاد الحلول المناسبة لإعادة الاستقرار والسلام في لبنان، والحفاظ على وحدته وأمنه واستقلاله، وجاء الاهتمام السعودي بالقضية اللبنانية وذلك لأهميتها خلال تلك المدة وصعوبتها وتعقيدها وارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، في وقت كانت المملكة العربية السعودية الدولة الأبرز في تلك المرحلة وتؤدي دورا متوازنا فيما يخص القضايا العربية لذلك حضيت بدعم ومساندة الدول الكبرى .

لذا أرتا الباحث إن يكون عنوان بحثه (مؤتمر الطائف عام ١٩٨٩م في ظل الدعم الدولي)، وذلك من اجل تسليط الضوء على مؤتمر الطائف الذي تبنته المملكة العربية السعودية على أراضيها وبمساعيها الحثيثة من اجل إنجاحه، فضلا على التأكيد على المواقف الدولية الداعمة له وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا .

وقد اعتمد الباحث في كتابة بحثه على المنهج التاريخي الوصفي الذي يعتمد على تسلسل الإحداث في الزمان والمكان لان موضوع البحث عبارة عن جملة من إحداث ومواقف تاريخية تبقى غامضة ولا تتضح معالمها إلا باستكمال جميع عناصرها .

في حين اعتمد البحث على العديد من المصادر المهمة كان في مقدمتها كتب المذكرات لسياسيين لبنانيين عاصروا تلك الحقبة منها كتاب قصتي مع الطائف لجورج سعادة رئيس حزب الكتائب اللبناني، وكتاب الضوء الأصفر السياسة الأمريكية تجاه لبنان لسفير لبنان في واشنطن عبد الله بو حبيب، وكتاب الانقلاب على الطائف لوزير الدفاع اللبناني البير منصور، هذا فضلا عن كتاب حرب لبنان تفكك الدولة وتصدع المجتمع ١٩٧٥-١٩٩٠ للمؤرخ عبد الرؤوف سنو الذي لا يقل أهمية عن المصادر السابقة .

تالف البحث من ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول نبذة عن الأسباب الداخلية والخارجية للحرب الأهلية اللبنانية مع بيان ابرز الإحداث التي شهدتها مراحل الحرب الأهلية المختلفة، كما تناول أزمة السياسة في لبنان خلال المدة (١٩٨٨-١٩٨٩م) والموقف الدولي منها، أما المبحث الثاني فقد خصص لشرح مفصل عن التحضيرات العربية والدولية لعقد مؤتمر الطائف من خلال مؤتمر الدار البيضاء ومساعي اللجنة العربية الثلاثية العليا في تذليل الصعوبات التي سبقت عقد المؤتمر، أما المبحث الثالث فقد فقد جاء لتسليط الضوء على مؤتمر الطائف وما دارت من مناقشات حول وثيقة الوفاق الوطني، ومواقف الإطراف المتنازعة من الأزمة اللبنانية، كما تضمن شرح لمضمون اتفاق الطائف، والتأيد الدولي الذي حضي المؤتمر به .

المبحث الأول : أزمة السياسة في لبنان عام ١٩٨٨ والموقف الدولي

تعرضت لبنان في شهر أيلول من عام ١٩٨٨م، إلى أزمة سياسية وعسكرية حادة كانت سبباً مباشراً مع ما رافقها من تداعيات عسكرية في انعقاد مؤتمر الطائف عام ١٩٨٩م في المملكة العربية السعودية، وتعد هذه الأزمة المرحلة الأخيرة من مراحل الحرب الأهلية التي شهدتها لبنان منذ عام ١٩٧٥م قبل انعقاد المؤتمر، وعليه لابد لنا من نبذه عن الأسباب الداخلية والخارجية التي أشعلت نار هذه الحرب التي استمرت ١٤ عام.

أولا: نبذه عن الأسباب الداخلية الخارجية للحرب الأهلية في لبنان

شهدت لبنان في منتصف السبعينات بداية حرب أهلية امتازت بعنفها وشراستها استمرت حتى عام ١٩٨٩م، وكلفت لبنان خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، فضلاً عن تدمير في البنى التحتية ، لم تكن هذه الحرب في لبنان وليدة اللحظة، وإنما كانت ناتجة من أسباب داخلية وخارجية عديدة[١]، ولعل من أهم هذه الأسباب طبيعة النظام السياسي والتكوين الطائفي والحزبي، الذي انبثق منه النظام اللبناني من توازن دقيق لحماية أوضاع اجتماعية طائفية عبر عنه بالميثاق الوطني لعام ١٩٤٣م، المعقود بين زعماء البلاد خلال فترة الاستقلال الذي أعطى للطائفة المارونية الحق في رئاسة الجمهورية فلا يحق لأي شخص غير ماروني أن يتولى

الرئاسة والذي كان ينفرد بالقرارات المصيرية بينما أعطى منصب رئاسة الوزراء المقيدة الصلاحيات للطائفة السنية، ورئاسة مجلس النواب للطائفة الشيعية[٢].

ولكن هذا التوازن أصبح لا يعبر عن الظروف والأوضاع المستجدة في المجتمع اللبناني في الخمسينيات من القرن العشرين، إذ أثار هذا النص الغير في مكتوب في الميثاق الوطني انتقادات من قبل الطوائف الأخرى من الشباب اللبناني المسلم المتأثر بالمد القومي الذي طالب قادته بإلغائه ليتسنى لكل قادر على تولي المسؤولية الكبرى إن يرشح نفسه للانتخابات، بينما ظهرت أصوات معتدلة من المسلمين دعت إلى المساواة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والمشاركة في الحكم بحيث لا ينفرد رئيس الجمهورية بالقرارات ولا يتجاوز صلاحياته في الوقت الذي تكون فيه صلاحيات رئيس الوزراء مقيدة ومفرغة من محتواها، حيال تلك المطالب والانتقادات تمسك المسيحيون بمنصب وصلاحيات رئيس الجمهورية، واعتبروا إن أي تنازل يعني تقديم سلسلة من التنازلات تتناول المناصب الحساسة الأخرى والامتيازات الطائفية المكرسة في أطار النظام السياسي الذي كان يحكم البلد [٣] .

ومن الأسباب الأخرى لاندلاع الحرب الأهلية في لبنان كان السبب الاقتصادي والاجتماعي احد أسباب الحرب، فقد تمركزت جميع المصالح الاقتصادية في العاصمة بيروت والمناطق الشرقية والشمالية من لبنان، بينما كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية متردية في الجنوب اللبناني، إذ ارتبط الهيكل الاقتصادي اللبناني بتقسيماته القطاعية واختلال توزيعاته الجغرافية إلى حد كبير بالاعتبارات الطائفية والسطوة السياسية [٤] .

أما الأسباب الخارجية التي لاتقل أهمية عن الأسباب الداخلية للحرب الأهلية في لبنان ، فقد تأثرت لبنان بتصاعد المد القومي في المنطقة العربية ومحاولة جر لبنان إلى التحالفات العربية والتي بدأها الرئيس المصري جمال عبد الناصر (١٩٥٢-١٩٧٠) والوحدة العربية بين سورية ومصر عام ١٩٥٨م من جهة والى المشاريع الغربية من جهة أخرى ، الأمر الذي اثر على الداخل اللبناني وأحدث الانقسام في الولاءات[٥].

وفي الوقت نفسه شهدت ستينيات القرن الماضي تصاعد حدة المقاومة الفلسطينية ولاسيما الموجودة منها داخل الأراضي اللبنانية ، إذ قامت بعمليات مسلحة عبر الحدود اللبنانية وفي المقابل ردت إسرائيل بسلسلة من الإعمال العدوانية والعمليات الانتقامية في لبنان ، ونتيجة لذلك أصبح الأخير ميدانا للصراع بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية الموجودة هناك ، الأمر الذي خلق اثأرا سلبية على المجتمع اللبناني وعلى الوحدة الوطنية التي باتت لبنان تعاني منه لاسيما من خلال الاصطفاف الطائفي ، والذي انعكس بدوره على تقاسم المصالح ، فضلا عن إن لبنان أصبح ميدانا لتصفية الحسابات ومن ثم دخل في دوامة العنف[٦].

كانت حادثة محاولة اغتيال بيار الجميل[٧] رئيس حزب الكتاب اللبنانية في ١٣ نيسان عام ١٩٧٥ م التي راح ضحيتها اثنين من مرافقيه هي الشرارة الأولى التي أشعلت نار الحرب ، إذ ردت ميليشيا حزب الكتائب بالتعرض لحافلة كانت تقل أعضاء من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الأمر الذي أدى إلى مقتل ٢٧ فلسطينيا، وبانتشار الخبر سرعان ما أندلعت الاشتباكات بين الميليشيات الفلسطينية والميليشيات الكتائبية في أنحاء المدينة [٨] .

شارك في الحرب وحمل السلاح إطرافا متنوعة ومتعددة توزعت بين حزب منظم وبين تجمع حول شخص، سواء أكان زعيما لمنطقة أو لعائلة ، وسرعان ما تكتلت تلك الإطراف سياسيا وعسكريا في فئتين متقاتلتين هما: حزب الكتائب وحلفاءه في الجبهة اللبنانية [٩] من جهة، وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية[١٠] من جهة أخرى ، كل منهما حاول فرض سياسته على البلد معتبرا نفسه ممثلا وحيدا للمعسكر الذي ينتمي إليه ، هذا فيما أدى التورط المتزايد لمنظمة التحرير الفلسطينية في القتال إلى تشجيع الأطراف الخارجية على التدخل ، وخصوصا سورية وإسرائيل [١١].

استمرت الحرب الأهلية اللبنانية حتى عام ١٩٨٩م،مرت من خلالها بالكثير من الإحداث العسكرية والسياسية الصعبة كان أولها حرب السنتين خلال العامين ١٩٧٥م –١٩٧٦م، وهي حقبة اتسمت بالتصعيد والقصف العشوائي للإحياء السكنية وحرب الثكنات ودخول الجيش السوري إلى الأراضي اللبنانية[١٢]، تلها بعد ذلك الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان حتى نهر

الليطاني عام ١٩٧٨م، والاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢م لجنوب لبنان للمرة الثانية وكان أخرها الأزمة السياسية التي شهدتها لبنان عام ١٩٨٨م(١٣).

يمكننا القول هنا، لقد كان لتمسك الإطراف الداخلية اللبنانية المتصارعة كلاً بمواقفها من عملية الإصلاح السياسي قبل إعلان الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥م، الذي أدى بدوره إلى تدهور الوضعين الاقتصادي والاجتماعي ، وتداخل الأزمة اللبنانية مع القضية الفلسطينية، والفشل في احتواء الأزمة داخليا سببا كافيا لتدخل الدول الكبرى في حل الأزمة اللبنانية، التدخل الذي متذبذباً مبنيا على مصالح ذاتيه لكل بلد على حساب لبنان.

ثانيا : أزمة السياسة في لبنان قبل مؤتمر الطائف

مع اقتراب انتخابات الرئاسة اللبنانية ونهاية فترة رئاسة رئيس لبنان أمين الجميل (١٩٨٢-١٩٨٨)(١٤)، دخلت لبنان مرحلة التأزم والانقسام السياسي والذي ترافق مع ضغط الأزمة الاقتصادية التي شهدتها لبنان خلال تلك المدة ، حيث كان الاستحقاق الرئاسي قد شغل الساحة المحلية اللبنانية والإقليمية والدولية(١٥).

كانت الانتخابات الرئاسية في لبنان قد دخلت مرحلتها العملية على اثر القمة العربية المنعقدة في الجزائر في ٧ حزيران ١٩٨٨م، حيث التقى رئيس لبنان أمين الجميل مع رئيس سورية حافظ الأسد (١٦) لمناقشة الإصلاحات السياسية في لبنان وتشكيل حكومة جديدة والتمهيد للانتخابات الرئاسية، وفي الوقت الذي تطلع فيه حافظ الأسد من خلال هذه القمة الثنائية إلى العهد الجديد الذي يلي عهد أمين الجميل، دهش من طلب الأخير مساعدته في تشكيل حكومة جديدة في حين إن ولايته ستنتهي في ٢٣ أيلول ،أي بعد ٣ أشهر تقريبا(١٧) .

بعد هذا اللقاء بدا أمين الجميل يتطلع إلى تمديد رئاسته الى فترة رئاسية ثانية، وسعى من اجل تحقيق ذلك بلقاء فرونسوا دوغرو سوفور Faranisuu du gharuin sawafu مستشار الرئيس الفرنسي فرونسوا ميتران Francois Mitterrand (١٨) في ٩ حزيران في العاصمة الفرنسية باريس، بعد عودته من القمة العربية في الجزائر واقترح علية تمديد رئاسته لسنتين

متتاليتين إضافيتين والعمل على إقناع الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران بإجراء اتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية والفاتكان لإقناعهم بذلك، في حين اعتقد سوفور إن التمديد لامين الجميل سيتيح للرئيس اللبناني حل الأزمة اللبنانية [١٩] .

ومنذ ذلك الحين اخذ أمين الجميل يناور على القيادات اللبنانية والقيادات السورية مطمئنا إلى الوعد الفرنسي الذي قطع له في باريس[٢٠]، فبعد أسبوع من القمة في الجزائر أوفد أمين الجميل وزير المالية جوزيف الهاشم إلى العاصمة السورية دمشق لاستكمال البحث في انتخابات رئاسة الجمهورية وتم الاتفاق على إن يعود الهاشم لاحقا إلى دمشق، حاملا لائحة بأسماء أربعة أو خمسة مرشحين[٢١] ، ممن يتمتعون بقبول واسع في أواسط مختلف الفئات اللبنانية السياسية في حين أكد حافظ الأسد موقفه من إن تشكيل حكومة في هذا الوقت غير ضروري[٢٢] .

خلال هذه الفترة عمد أمين الجميل مناقشة مسالة المرشحين مع قائد القوات اللبنانية سمير جعجع[٢٣] قبل متابعة المفاوضات مع سورية والتقى الطرفان في ٩ تموزعام ١٩٨٨م، وبعد دراسة الأوضاع السياسية المحيطة بالانتخابات وأسماء المرشحين للرئاسة تم الاتفاق على ثلاثة مرشحين واستبعد ثلاثة أسماء[٢٤]إلا إن أمين الجميل ماطل في إرسال الأسماء التي اتفق عليها مع سمير جعجع إلى سوريا[٢٥] .

في هذه الإثناء طرا تطور جديد في الساحة السياسية اللبنانية، إذ أعلن سليمان رفنجيه[٢٦] ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة في ١٥ آب عام ١٩٨٨م ، وما إن أعلنت سورية دعمها لفرنجيه بعد إن تأخر أمين الجميل في إرسال أسماء المرشحين، حتى برزت معارضة أمريكية وأخرى مسيحية، إذ أعدت الولايات المتحدة الأمريكية إن ترشيحه هو مشروع فتنه في لبنان وان عهده سوف يكون فصلا جديدا من التصفيات، إما المعارضة المسيحية وبشكل أساسي أمين الجميل وسمير جعجع والعماد ميشال عون[٢٧]، فعلى الرغم تناقض مصالح كل واحد منهم مع الأخر، فقد وحدهم عداءهم المشترك لسيمان فرنجيه على هدف واحد، هو الحيلولة دون وصوله إلى رئاسة الجمهورية [٢٨] .

وفي ١٨ آب عام ١٩٨٨م، دعا رئيس مجلس النواب حسين الحسيني[٢٩] أعضاء مجلس البرلمان لعقد جلسة نيابية حضرها ٢٨ نائبا من أصل ٣٥ نائباً مسلماً و١٠ نواب مسيحيين من أصل ٤١، وعلى الرغم من كل التحضيرات السورية لإتمام عقد جلسة النواب لانتخاب مرشح الرئاسة سليمان فرنجية [٣٠] ، تمكن تحالف رئيس الجمهورية أمين الجميل وقائد القوات اللبنانية سمير جعجع وقائد الجيش اللبنانية ميشال عون من تعطيل جلسة مجلس النواب وبمشاركة السفارة الأمريكية عبر ممثلها دانيال سمبسون Daniel Simpson الذي حث نواب المنطقة الشرقية على مقاطعة الجلسة [٣١] .

من الجدير بالذكر هنا ،كانت سورية تريد إن تكون هي اللاعب الأول في الاستحقاق الرئاسي مستفيدة من دعم القوى الوطنية – الإسلامية لها، وكانت تصر على رئيس للبلاد يشرع وجود جيشها في لبنان ويتعهد بإجراء إصلاحات في البلاد وتنظيم العلاقات المميزة معها ، أما الولايات المتحدة التي كانت لا تتجاهل قوة سورية على الأراضي اللبنانية فكانت تريد إن تصل مع الأسد إلى تفاهم حول رئيس جمهورية لبناني توافقي، ولكن في الوقت نفسه كانت على استعداد لان تضع العراقيل إمام أي مرشح لا يحظى بمباركتها [٣٢] .

من هنا دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في تفاهم مع سورية ، إدراكا منها إن وصول لبنان إلى مرحلة الفراغ الدستوري سوف يؤدي إلى تقسيم البلاد، ولهذا السبب زارريتشارد موري Ritshard Murfi مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط دمشق في ١٣ أيلول، وبعد مشاورات سورية – أمريكية استمرت ٣ أيام كانت المفاجئة حين أعلن عن سحب ترشيح سليمان فرنجية واستبداله بميخائيل الضاهر[٣٣]، وقد وافقت الحكومة السورية على الضاهر، ولكن فور الإعلان عن الاتفاق السوري – الأمريكي، تعالت الأصوات المعارضة في الجانب الشرقي من بيروت والتي يسكن فيها القوى السياسية للطائفة المسيحية، حيث اعتقدت القيادات السياسية اللبنانية إن ريتشارد مورفي سيعود من دمشق حاملا معه اسمين أو أكثر مما يسمح للقيادات السياسية في لبنان باختيار واحد منهم [٣٤] .

استمرت الخلافات على الصعيد الداخلي والخارجي حول رئاسة الجمهورية اللبنانية كل حسب مصلحته حتى أخر ساعات فترة رئاسة أمين الجميل ، التي رفض فيها تسليم رئاسة البلاد إلى الحكومة الانتقالية التي كان يترأسها سليم الحص[٣٥]، فأقدم في ٢٢ أيلول عام ١٩٨٨م وفي الدقائق ١٥ الأخيرة من رئاسته إلى إصدار مرسومين أقال في الاول حكومة سليم الحص، وشكل في الثاني حكومة انتقالية عسكرية برئاسة قائد الجيش العماد ميشيل عون وعضوية خمسة ضباط يكون ثلاثة بمن فيهم عون من المسيحيين والثلاثة الآخرين من المسلمين، الذين رفضوا الاشتراك فيها[٣٦]، في مقابل ذلك توقف اثنان من الوزراء المسيحيين عن ممارسة نشاطهما في حكومة سليم الحص بحجة إن الحكومة هذه أصبحت منحلة مما زاد من الانقسام الطائفي في البلاد [٣٧].

هكذا انقسم لبنان خلال تلك الفترة إلى قسمين، وظهرت إلى الوجود حكومتان متعاديتان تدعي كل واحدة لنفسها الشرعية[٣٨]، وتسعى للحصول على اعتراف دولي بها ، فبدأت منذ ذلك الحين مرحلة انشطار الدولة اللبنانية حكومة في الشرقية برئاسة العماد ميشال عون، وحكومة أخرى في الغربية برئاسة سليم الحص، وترتبة على هذه الازدواجية في السلطة، انقسام الجيش وإدارات الدولة ومؤسساتها، وتبعها بعدت أشهر فراغ في منصب رئيس المجلس النيابي حسين الحسيني لانتهاء فترة ترأسه، الأمر الذي أوقف انعقاد المجلس[٣٩] .

سارعت الدبلوماسية العربية لاحتواء انقسام الدولة اللبنانية، فتشكلت لجنة سداسية عربية من الكويت والسعودية وتونس والسودان والأردن والإمارات العربية المتحدة برئاسة وزير خارجية الكويت صباح احمد الصباح[٤٠] وبرعاية أمين عام الجامعة العربية الشاذلي القليبي[٤١] من اجل تنظيم الانتخابات الرئاسية اللبنانية، فدعي ميشال عون وسليم الحص والحسيني إلى تونس في أواخر كانون الثاني عام ١٩٨٩م في أيطار مهمة توافقية[٤٢]، إلا أنها لم تفلح في جمعهما وبقي كل على موقفه، إذ طالب ميشال عون بعودة بيروت الكبرى الموحدة وسيطرة الجيش الذي يقوده عليها ، كما طالب بإنهاء الاحتلال السوري للبلاد ، فيما دعا سليم الحص وحسين الحسيني إلى تزامن الإصلاحات والانتخابات الرئاسية وطالبا بضمانات لتعديل الدستور[٤٣].

عمد ميشال عون في شباط عام ١٩٨٩م إلى إغلاق المرافئ غير شرعية في المنطقة الشرقية المسيحية ،سعيا منه إلى إنهاء حكم المليشيات والى قمع القوات اللبنانية وإدراجها في مشروع لتسلم الجيش والسلطة في سعيه نحو الشرعية الإقليمية والدولية(٤٤)، مما أدى إلى مواجهة أولية مع القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع، وبعد كسبه جزئيا القضية، هاجم في الشهر التالي المرافئ الخاضعة لسيطرة الدروز(٤٥) وعلى اثر ذلك رد الحزب التقدمي الاشتراكي بمهاجمة الجيش اللبناني وبدعم من الجيش السوري، بينما أعلن عون حرب التحرير ضد الجيش السوري المتواجد في لبنان في ١٤ آذار عام ١٩٨٩م، كانت حربا ضد المدنيين بالدرجة الأولى، تبادل الطرفان المتحاربان فيها قصفا مكثفا يوميا (٤٦)، واستمرت الحرب ستة أشهر شاركت فيها القوات إلى جانب عون وشهدت اعنف مبارزات مدفعية بين شطري العاصمة في تاريخ الحرب الأهلية اللبنانية كلها(٤٧) .

خلاصة ماسبق يمكننا القول ان الظروف السياسية والعسكرية التي شهدتها لبنان في نهاية عهد الرئيس اللبناني أمين الجميل عام ١٩٨٨م ، ومناورة الأخير سياسياً وإصلاحياً وطموحه في نهاية المطاف إلى التمديد لنفسه لفترة رئاسية ثانية ، مما ترك لبنان بدون رئيس في وسط تجاذبات سياسية مختلفة في توجهاتها، سببا كافيا في تدخل الدول الكبرى في إيجاد الحلول المناسبة في لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان.

ثالثا: الموقف الدولي من الأزمة السياسية اللبنانية

شغلت الأوضاع السياسية والعسكرية المتدهورة في لبنان خلال تلك الفترة القوى الدولية، حكومات ودبلوماسيين ورأي عام بدراجات متفاوتة، تبعا لمصالح كل دولة والتطور السياسي والأمني للازمة وكانت فرنسا والاتحاد السوفيتي والفاتكان دولا فاعلة على الساحة السياسية اللبنانية، لكن كانت الولايات المتحدة أكثرهم نفوذا وتأثيرا(٤٨) .

جاء الموقف الفرنسي من الأزمة اللبنانية نابعا من أهمية لبنان بالنسبة لهم إذ يعتبرون أنهم السبب الرئيسي وراء تأسيس دولة لبنان الكبيرة(٤٩)، وعلى اثر تفاقم الصراع عام ١٩٨٩م بين العماد ميشال عون والقوات اللبنانية التابعة لسمير جعجع وبين مليشيات الأحزاب اليسارية

والأحزاب المؤيدة لسورية، دفع فرنسا إلى تقديم مبادرة سلمية لحل الأزمة اللبنانية ، أعلنها في ٢٨ آب ١٩٨٩م رولان دوماس Roland Dumas وزير خارجيتها دعت فيها إلى وقف إطلاق النار وفرض حظر على وصول الأسلحة إلى الفئات اللبنانية المتصارعة، يلي ذلك إجراءات إصلاحات سياسية، وفي النهاية انسحاب القوات السورية والإسرائيلية من لبنان، على إن يكون انسحاب القوات السورية على مراحل، إلا إن نجاح هذه المبادرة كان مرهون بأمرين مهمين:

الأول: أزمة الثقة بين مختلف الإطراف المعنية وهو ما كان يصعب تحقيقه في تلك المرحلة الحرجة(٥٠).

ثانيا: إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحتكر لنفسها منذ عام ١٩٧٥م حل أزمة الشرق الأوسط جعلت من فرنسا مبادراتها الدبلوماسية لحل الأزمة اللبنانية تمر عبر واشنطن ومصالحها في الشرق الأوسط(٥١).

إما موقف الفاتيكان تجاه لبنان والأزمة اللبنانية فكانت نابعة من اهتمام الكرسي الرسولي على الدوام بهذا البلد باعتباره معقل المسيحية الكاثوليكية في الشرق، وبلد نموذجا يتعايش فيه المسيحيون والمسلمون اجتماعيا وليس سياسيا(٥٢)، وعلى هذا الأساس تحركت الفاتكان في مختلف المراحل لإيجاد حل لهذه الأزمة، ويمكن التوقف عند مذكرة كان قد سلمها مبعوث الفاتيكان الشخصي أشيل سيلفستريني Ashyl Sylfstryny إلى وزير خارجية سورية فاروق الشرع تضمنت جملة مبادئ أبرزها (٥٣):

- لبنان بلد مستقل، وله هوية خاصة، ويقيم علاقات خاصة مع سورية تحددها اتفاقيات ثنائية .
- انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان .
- احترام تعددية لبنان السياسية ، وحرية الفرد .
- احترام حرية المعتقد الديني، والتعبير، والتعليم، والملكية الخاصة .

- تثبيت مبدأ توزيع الرئاسات الثلاث على المذاهب الثلاثة الكبرى، والمساواة بين عدد النواب المسيحيين والمسلمين، وبين عدد الوزراء المسيحيين والمسلمين .

- اعتماد اللامركزية الإدارية .

كما عمل الفاتكان مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من اجل إخراج القوى العسكرية غير اللبنانية من لبنان [٥٤] .

إما موقف الاتحاد السوفيتي الذي اندرج موقفة من الأزمة اللبنانية كجزء من التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، واهتمامهم بلبنان على وجه الخصوص بسبب توجهات بعض الجهات السياسية كالقوة المسيحية والتي تمثل النسبة الأكثر في المجتمع المسيحي نحو أمريكا والدول الأوربية[٥٥]، وسعت قدر الإمكان من اجل منافسة الوجود الأمريكي في المنطقة، إلا إن السوفيت لم يكن باستطاعتهم تحدي المشروع الأمريكي لحل المشكلة اللبنانية ، بعدما بدأت دولتهم تضعف مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط، فسارت السياسة السوفيتية نحو إنهاء الوضع المتفجر في لبنان بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا [٥٦] .

إما الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر القوة الأكبر بحكم نفوذها في منطقة الشرق الأوسط اعتبرت أزمة السياسة في لبنان تنحصر ضمن أيطار سياستها ومصالحها الشرق أوسطية وهي :

- حماية مصادر الطاقة في الشرق الأوسط ووصول النفط إلى المستهلكين واليها من دون عائق وبأسعار معقولة .

- حماية إسرائيل وأمنها ودورها الاستراتيجي المفيد لها .

- دعم الأنظمة الموالية لها في المنطقة وتامين مصالحها .

- الحفاظ على نفوذها السياسي والتجاري في المنطقة [٥٧] .

ومن المهم إن نذكر هنا، كان قرار الولايات المتحدة الأمريكية لحل أزمة الشرق الأوسط بالمفاوضات السلمية بين العرب وإسرائيل ليس اهتماماً بلبنان لكن كان تمهيداً لانتخابات الرئاسة الأمريكية خلال تلك الفترة، وضم سورية إلى تلك العملية باعتبارها الدولة الأكثر تأثيراً في المنطقة من الناحية السياسية، وتهديد الجنرال ميشال عون للوضع الراهن الإقليمي وإصراره على انسحاب السوريين من لبنان بالقوة العسكرية جعل الولايات المتحدة الأمريكية تزيد من مساعيها من اجل إيجاد حل نهائي للازمة اللبنانية، ومن اجل تحقيق ذلك كان لابد لها من البحث عن الدول العربية المعتدلة التي يمكن من خلالها إن تلعب دورا توافقيا بين الإطراف المتنازعة في لبنان وتعتمد عليها في حلها من جهة، وعدم الإخلال بمصالحها في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى[٥٨] .

ولم يكن بإمكان فرنسا والاتحاد السوفيتي والفاتكان تحدي القرار الأمريكي القاضي بإنهاء الأزمة اللبنانية لأي سبب كان، ولأجل هذه الغاية التقى وزيرا خارجية الولايات المتحدة الأمريكية مع نظيرة الاتحاد السوفيتي في موسكو في ٦ ايار ١٩٨٩م، وعلى اثر الاجتماع صدر بيان أمريكي – سوفيتي مشترك كان الأول والوحيد في تاريخ الحرب الأهلية، وقد تضمن البيان الذي لا يتجاوز عدد كلمته ال٢٥ كلمة ثلاث نقاط رئيسية هي :

١- دعوة (الجبارين)الفرقاء اللبنانيين إلى إنهاء القتال فوراً .

٢- الطلب من المقاتلين الجلوس إلى طاولة الحوار .

٣- تعهد (الجبارين) ببذل مساعيهما الحميدة لإنجاح الحوار المطلوب [٥٩].

من الجدير بالذكر هنا إن هذا البيان الصادر من القيادات السياسية الأمريكية – السوفيتية المجتمعة قد أطلق لفظ (الجبارين) على الإطراف المتنازعة في لبنان ربما كان تعبيرا يدل على شدة الخلاف من جهة، والإصرار على إيجاد الحلول من جهة أخرى. كذلك يمكننا القول إن جميع مبادرات الدول الكبرى كالاتحاد السوفيتي وفرنسا المعنية بحل الأزمة اللبنانية كانت جميعها تحت التأثير الأمريكي والمصالح الأمريكية.

المبحث الثاني/ التحضيرات العربية والدولية لعقد مؤتمر الطائف

أولا : التحضير لعقد مؤتمر الطائف

إزاء تأزم الوضع السياسي وما رافقها من تداعيات في تدهور الوضع الأمني في لبنان دعت جامعة الدول العربية بطلب من فرنسا والاتحاد السوفيتي إلى القيام بمبادرة من اجل إيجاد حلول ترضي جميع الإطراف السياسية وإيقاف المعارك العسكرية بين الإطراف المتنازعة، لذلك عقد في مابين ٢٣ – ٢٦ ايار عام ١٩٨٩م مؤتمر قمة عربية غير عادي في الدار البيضاء بتونس [٦٠] وبعد مناقشة الواقع اللبناني، أكد المجتمعون على إن استمرار الأزمة اللبنانية وتطوراتها المستجدة والتدخلات الخارجية يضعها في منعرج مصيري يهدد بتمزيق وحدة وكيانه الوطني أرضاً وشعباً ومجتمعاً، ويعرض أمنه واستقلاله وسيادته وعروبته لمخاطر التجزئة والتقسيم، ويمس بالأمن القومي للأمة العربية [٦١] .

لذا أعرب المجتمعون عن تضامنهم مع لبنان من اجل مساعدته على الخروج من محنته وإنهاء معاناته الطويلة، وإعادة الأوضاع الطبيعية إليه، وتحقيق الوفاق الوطني بين أبنائه، ومساندة الشرعية اللبنانية على الوفاق ، وتعزيز جهود الدولة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبسط السيادة الكاملة على التراب اللبناني بهدف حماية أمنها واستقرارها بقواتها الذاتية، وبسط سيادة الدولة كاملة على التراب اللبناني كافة بهدف حماية أمنها واستقرارها بقواتها الذاتية، تمهيداً لإعادة أعمار لبنان وتمكينه من استئناف دوره الطبيعي ضمن الأسرة العربية [٦٢] .

ومن ابرز القرارات التي اتخذتها القمة العربية المنعقدة، هو تشكيل لجنة عربية ثلاثية عليا من ملك المملكة العربية السعودية فهد بن عبد العزيز[٦٣] وملك المغرب الحسن الثاني[٦٤] ورئيس الجزائر الشاذلي بن الجديد [٦٥] وتم تعين الأمين العام المساعد للجامعة الدول العربية الأخضر الإبراهيمي[٦٦] ممثلاً عنها وخولت اللجنة الصلاحيات الكاملة لتحقيق الأهداف التي اقرها المؤتمر لحل المشكلة اللبنانية على إن تقوم اللجنة بالاتصالات السياسية وإجراء الانتخابات الرئاسية وتشكيل وفاق وطني على أساس إن يتم هذا في مدة أقصاها ستة أشهر[٦٧] .

وسرعان ما تشكلت اللجنة العربية الثلاثية العليا وانشاة أمانة عامة واختارت مقراً لها في جدة، ونشطت اللجنة عبر مندوبها الأخضر الإبراهيمي لوضع الخطوط العريضة لوثيقة الوفاق، فزار بيروت والتقى هناك الفرقاء السياسيين ثم انتقل إلى دمشق والتقى وزير خارجية سورية فاروق الشرع[٦٨]، وبحث معه نتائج اتصالاته في بيروت واصفاً إياها بالايجابية، إلا إن استبعاد سورية من مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء بطلب من ملك السعودية فهد بن عبد العزيز باعتبارها طرفاً في الصراع الدائر في لبنان ثم تشديد اللجنة على: " تحرير لبنان من كل هيمنة إقليمية واستعادة سيادته الداخلية والخارجية " أدت إلى أزمات متواصلة بين اللجنة وسورية التي ردت على تجاهل دورها ومصالحها في لبنان بقصف عنيف على المنطقة المسيحية وتشديد الحصار عليها [٦٩]، وفي المقابل رفض العماد ميشيل عون الموافقة على فتح مطار بيروت الدولي ، فتدهور الوضع الأمني مجدداً [٧٠].

تعثر عمل اللجنة الثلاثية في تحقيق أهدافها لذلك أعلنت رسمياً في ٣١ تموز ١٩٨٩م عن وصول مهمتها إلى طريق مسدود، محملة سورية مسؤولية ذلك لانها لم تظهر المرونة الكافية ولم توافق على سحب قواتها أو تحديد جدول زمني لذلك [٧١].

عندها اعد القادة الممثلين للجنة العربية تقريراً مفصلاً عن الاتصالات التي قاموا بها عن طريق وزراء خارجيتهم ومبعوث اللجنة الأخضر الإبراهيمي مع الإطراف المعنية بالقضية اللبنانية داخلياً وعربياً ودولياً وأوضح التقرير الذي أرسلوا نسخاً منه إلى جميع القادة العرب[٧٢]، على "وجود توافق بين كل الإطراف اللبنانية حول كل المسائل الهامة، فجميع الإطراف ترغب بالسلام والتعايش كما تقبل الأكثرية بالإصلاحات السياسية وبإعادة بناء المؤسسات الحكومية وخاصة بانتخاب رئيس للجمهورية ، كذلك رحب الجميع بدعوة مجلس النواب إلى الانعقاد خارج الأراضي اللبنانية "، والقى التقرير المسؤولية على سورية بالقول: " رغم وعود السوريين في فتح طريق العبور لم يتحقق شئ من هذه الوعود، وأكثر من ذلك استمر الحصار البحري وجرى تصعيد إعمال العنف" وهنا ترى اللجنة كما رأى وزراء خارجيتها أنها تجد نفسها أمام طريق مسدود [٧٣] .

ويتضح من خلال ذلك إن تقرير اللجنة ألقى على الحكومة السورية فشل المفاوضات والعمل على إصلاح الداخل اللبناني بسبب ترجيح مصالحها والبقاء على نفوذها داخل لبنان كما إن عدم زج السوريين في الحوارات ودعوتها للقمة العربية جعلها تعمل على إفشال كل ما اقر خلال القمة .

عبرت الحكومة السورية عن استيائها من تقرير اللجنة العربية العليا عبر قصف عنيف لمدينة بيروت دام ٣٦ ساعة أعقبه تصريح لوزير خارجيتها فاروق الشرع جاء فيه :" الجيش السوري باق في لبنان "[٧٤].

وفي ٧ أيلول عام ١٩٨٩م، وبتدخل دولي وعربي عاودت اللجنة الثلاثية العربية عملها، وأعلنت في ١٥ من الشهر نفسه قرارا من سبع نقاط دعت فيه إلى وقف لإطلاق النار، ورفع الحصار البحري، وفتح مطار بيروت الدولي، ودعوة المجلس النيابي اللبناني إلى الاجتماع في ٣٠ أيلول في مدينة الطائف السعودية للتشاور حول وثيقة وفاق وطني صاغتها اللجنة العربية الثلاثية بنفسها، وأعلنت وقف إطلاق النار في لبنان وتأليف لجنة أمنية، برئاسة الأخضر الإبراهيمي للإشراف على تنفيذ، ورفع الحصار البحري، وفتح مطار بيروت الدولي، والإشراف على وقف إرسال السلاح إلى لبنان، إذا تعهد الفرقاء بضمان وقف إطلاق النار والتقيد به [٧٥].

بدأ الأخضر الإبراهيمي مهمته بعد يومين من صدور قرار البنود السبعة ، وكان الجزء الأصعب فيها إقناع العماد ميشال عون بالموافقة على مشاركة النواب اللبنانية المقيمين في المنطقة الواقعة تحت سيطرته في المؤتمر المزمع عقده في مدينة الطائف ، ولم يكن عون ليوافق على هذا البيان لولا اتصال هاتفي تلقاه من وزير الخارجية الفرنسي رولان دوماس Roland Duma الذي أقنعه بالقبول به [٧٦]، وبعد اجتماع عام عقد في قصر بعبدا في بيروت بين العماد ميشال عون والنواب تقرر بنتيجته ذهاب النواب إلى الطائف[٧٧].

جاء اختيار المملكة العربية السعودية لعقد اجتماع أعضاء مجلس النواب وذلك لأنه لم يكن اجتماع النواب اللبنانيين على الأراضي اللبنانية ممكناً للاعتبارات الأمنية التي كانت تشهدها الساحة المحلية ، فضلاً عن إن لبنان كان يفتقد آنذاك إلى موقع أو مقر يمكن اعتباره

حياديا يمكن إن يعقد فيه الاجتماع لان أي منطقة من المناطق اللبنانية الأخرى ستكون بالتأكيد معرضة لتأثيرات وضغط سياسي أو عسكري بفعل السيطرة الأمنية لأحد الإطراف، لذلك لم تشهد الساحة السياسية اللبنانية مؤتمرات أو اجتماعات بهذا الحجم منذ اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، فارتبطت غالبية مشاريع الاتفاقات السياسية بأسماء عدة كمؤتمر جنيف ومؤتمر لوزان(٧٨) .

في حين جاء الاتفاق الجديد على انعقاد المؤتمر في مدينة الطائف بناء على طلب المملكة العربية السعودية رغبة منها في رعاية مشروع حل الأزمة اللبنانية التي طالما سعت المملكة إلى حل لها منذ بداية الحرب ، فلم تكن المرة الأولى التي يطرح فيها اسم الطائف كمكان لمؤتمر لبناني، فقد سبق إن اقترحت المملكة عقد مؤتمر في الطائف عام ١٩٨٣م، ونقل هذا المقترح إلى المسؤولين السوريين، الذين فضلوا عقده في جنيف أو في لوزان، إما الاقتراح السعودي الأخير في عام ١٩٨٩م لقي ترحيباً من جهات محلية في لبنان وجهات خارجية، ذلك لان المملكة العربية السعودية تعد نفسها معنية بالوضع اللبناني أكثر من الجزائر أو المغرب شريكتها في اللجنة الثلاثية العربية العليا (٧٩)، وللقبول الذي تتمتع به المملكة عند اغلب الفرقاء اللبنانيين، وللرغبة العربية لإبعاد النواب عن الأجواء اللبنانية والضغوط التي تواجههم من سائر الإطراف، التأكيد على الدور السعودي كراعي للوفاق ،الحفاظ على قرار مؤتمر القمة بإيجاد الحل في إطار عربي وليس اقرب إلى ذلك الإطار من المملكة العربية السعودية، هذا فضلا تأكيد المسؤولية العربية عن الأزمة اللبنانية وكونها ليست لبنانية داخلية محضا وإنما فيها وجه أخر يتحمل مسؤولية بعض العرب(٨٠).

من الجدير بالذكر هنا يمكن القول إن اجتماع الدار البيضاء وجهود اللجنة الثلاثية العربية العليا رغم الصعوبات التي واجهتها في مساعيها إلا أنها نجحت من خلالها من تعريب الأزمة اللبنانية وجعلتها ضمن الإطار العربي هذا من جهة، ومنحت للملكة العربية السعودية من خلال اجتماع النواب اللبنانيين في مدينة الطائف دورا اكبر من اجل حل الأزمة اللبنانية .

ثانيا : الدعم الدولي لجهود اللجنة العربية الثلاثية

شهدت الجهود المبذولة منذ بداية التحضير الفعلي لإنهاء الأزمة اللبنانية دعماً كبيراً من قبل الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والفاتكان والاتحاد السوفيتي، شكل غطاءاً شرعياً لتحركات الدول العربية التي تبنت حل الأزمة اللبنانية منذ انعقادها في العاصمة التونسية الدار البيضاء خلال الفترة ٢٣-٢٦ أيار عام ١٩٨٩م وتشكيل اللجنة العربية الثلاثية العليا من اجل متابعة معوقات الأزمة والسعي إلى إيجاد الحلول حتى التوقيع على وثيقة اتفاق الطائف في ٣٠ أيلول عام ١٩٨٩م .

وجاءت أولى مواقف الدعم الدولي عندما أعلنت اللجنة الثلاثية العربية العليا التي تشكلت في قمة تونس في الدار البيضاء في ٣١ تموز عام ١٩٨٩م عن إيقاف إعمالها بسبب دمشق، أحدثت هذا البيان عن ضجة ودولية، وقامت معظم الدول المعنية بالشأن اللبناني تطالب اللجنة باستئناف عملها [٨١]، وعقد على أثر هذا القرار اجتماع عاجل في واشنطن بين وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جيمس بايكر Jims Baykr ووزير خارجية المملكة العربية السعودية سعود الفيصل، وتم الاتفاق بنهما على إعادة صياغة الموقف العربي حيال لبنان بشرط عدم التعرض لسورية، وقد شكل هذا الاتفاق ألأساس الذي استند عليه مؤتمر الطائف في أعاد ترتيب الخريطة السياسية اللبنانية [٨٢].

إن استئناف اللجنة العربية الثلاثية إعمالها لاقى ارتياحاً وترحيباً دولياً كبير، وجاء في بيان مشترك لوزيري خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي: " نرحب بمعاودة مهمة السلام التي تقوم بها اللجنة الثلاثية العربية " وأضاف إننا :" ندعو كل الإطراف المعنية بالقضايا اللبنانية إلى التجاوب مع هذه الجهود والقيام لأقصى ما يمكنهم لمساندة عمل اللجنة العربية "، واعتبرت الأوساط الرسمية الأمريكية إن الدعم السياسي والدبلوماسي العربي والدولي للبنان قد وصل إلى ذروته، في حين صرح وزير خارجية فرنسا رولان دوما قائلاً: " أتمنى بحرارة النجاح لجهود اللجنة التي تستطيع إن تتأكد من إن الحكومة الفرنسية لن تدخر أي جهد لدعمها

"في حين صرح وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط جون كيلي: "لقد عهدنا في الملف اللبناني إلى اللجنة العربية الثلاثية "، وكذلك أيد البرلمان الأوربي جهود اللجنة الثلاثية(٨٣).

وتابع المسؤولون الأمريكان سير المباحثات العربية فيما يخص الشأن اللبناني، فقد وصل إلى الطائف منذ اليوم الأول لانعقاد المؤتمر في ٣٠ أيار عام ١٩٨٩م المستشار الأول في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان دايفد ساتر فيلد David Satterfield، ورافقه الدبلوماسي الأمريكي ريتشارد جزنز Ritshard Jizinaz وتولى الأول الاتصال بأغلبية النواب وابلغهم دعم الولايات المتحدة للمؤتمر وضرورة خروجه بنتائج ايجابية ، وان وثيقة الوفاق الوطني المطروحة للنقاش في الطائف هي أقصى ما يمكن الحصول عليه، كما أكد للنواب إن الولايات المتحدة ستضمن تنفيذ هذه الوثيقة، وعلى الأخص البنود المتعلقة بموضوع السيادة، أي إعادة الانتشار السوري حتى البقاع (٨٤) .

سارعت السفارة الأمريكية في السعودية إلى توزيع بيان أعربت من خلاله دعم الولايات المتحدة الأمريكية جهود النواب اللبنانيين، ودعت جميع الإطراف إلى اتفاق يخدم مصلحة لبنان، كما ذكر البيان دعم الولايات المتحدة الأمريكية انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان وحل المليشيات، وخلص البيان إلى القول: " إن جهود لجنة الجامعة العربية أعطت الشعب اللبناني أملاً جديداً، وهي جديرة بالتأييد التام من المجتمع الدولي " (٨٥) .

وحتى بعد مغادرة دايفد ساترفيلد David Satterfield مدينة الطائف بعد ٦ أيام من انعقاد المؤتمر إلى قبرص، استأنف اتصالاته مع بعض النواب الذين التقي بهم في الطائف، واستمر بمتابعة نقاشات الوثيقة المقدمة في الطائف وبدعم أمريكي شجع ساتر فيلد النواب على الموافقة عليها (٨٦)، في حين استكمل سعود الفيصل وسفير المغرب في المملكة العربية السعودية اتصالاتهما، إذ التقيا بالسفير الفرنسي في المملكة والقائمين بإعمال السفارة البريطانية، فضلاً عن اتصالهما بالفاتكان والاتحاد السوفيتي وطلبوا منهما التدخل لدى حكومتهم كي تعمل للتأثير على موقف ميشيل عون (٨٧) .

كما ابلغ رئيس مجلس النواب اللبناني حسين الحسيني النواب المجتمعون برسالة من الإدارة الأمريكية تتضمن وجهة نظرها، وفيها يحظى اجتماع النواب في مدينة الطائف بموافقة أمريكية كاملة وان واشنطن تعد إن هذا الاجتماع فرصة كبيرة لحل الأزمة اللبنانية وعليه بعد تشاورها مع بقية الدول الكبرى المعنية فإنها ستضمن بنوده خاصة لجهة الانسحاب الجيشين السوري والإسرائيلي من الأراضي اللبنانية، لذلك دعت النواب إلى الموافقة عليه [٨٨].

من ألافت إن عمل اللجنة العربية الثلاثية العليا حضي بدعم كبير من قبل الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من اجل تذليل الصعوبات التي تحول دون لقاء النواب اللبنانيين في مدينة الطائف، إنما يدل على مدى إصرار الدول الكبرى على إنهاء الحرب الأهلية في لبنان المشتعلة منذ عام ١٩٧٥م .

المبحث الثالث: مؤتمر الطائف : حدثاً، مضموناً، موقفاً

أولا : انعقاد مؤتمر الطائف في ٣٠ أيلول ١٩٨٩م

في٢٩ أيلول عام ١٩٨٩م حضر إلى مدينة الطائف ٦٢ نائباً لبنانياً من اصل٧٣ وتغيب ١١ ثمانية لأسباب سياسية وثلاثة اعتبروا مقاطعين، وبدعم أمريكي متواصل للمشاركين في المؤتمر، وتأييد سعودي لافت عبر تحرك دبلوماسي في دمشق وبيروت افتتح في ٣٠ أيلول الأمير سعود الفيصل[٨٩] مؤتمر الطائف بكلمة ألقاها نيابة عن الملك فهد بن عبد العزيز، وتحت شعار: " الفشل ممنوع " كانت هناك إرادة عربية تقضي بالتوصل إلى نتيجة ايجابية تحظى على توافق دولي [٩٠] وقد تسلم كل من النواب خلال هذا إلقاء نسخة من وثيقة الوفاق الوطني التي أعدتها اللجنة العربية الثلاثية العليا مكتوب عليها ما نصه: " قامت اللجنة الثلاثية العربية العليا بإعداد مشروع وثيقة الوفاق الوطني لعرضها على أعضاء المجلس النيابي اللبناني لمناقشتها بحرية تامة – خارج لبنان وإجراء ما يرونه من تعديلات تمهيدا للتصديق عليها من قبل المجلس النيابي في لبنان " [٩١].

على مايبدو من خلال ماتقدم ان شعار المؤتمر الفشل ممنوع يدل على إصرار المملكة العربية السعودية على إنجاح المؤتمر والعمل على توافق الفرقاء السياسيين لحل الأزمة وبروز الدور الريادي لها في المنطقة.

دارت نقاشات أعضاء مجلس النواب اللبناني المجتمعون بشكل رئيسي حول الإصلاحات السياسية، والسيادة اللبنانية، تخللها خلافات بين المجتمعين وسخونة لافته في الموقف السياسي والتصريحات في بعض الأحيان، وتقدم كل فريق بمطالب تناقض الفريق الأخر أو تلغيها، خصوصا ما يتعلق منه بالانسحاب السوري من لبنان وإلغاء الطائفية السياسية ، وصلاحيات الرئاسات الثلاث الأولى [٩٢]

تمحور الخلاف بشكل عام بين المسيحيين والمسلمين حول بند السيادة وتحديداً موضوع إعادة الانتشار السوري في البقاع، فبينما كان نواب المنطقة الشرقية يعتبرون إن هذه المسالة، أي الوصول إلى جدول واضح لإعادة انتشار الجيش السوري، هي من المسائل الرئيسية التي على أساسها يتضح موقفهم من سائر النقاط [٩٣]، كان النواب المسلمون يطالبون بوضع الإصلاحات على رأس المطالب، وجعل مسالة السيادة تأتي في الدرجة الثانية ، وابرز ما تميزت به الجلسات هو مطالبة كل فريق تقديم التنازلات، وانسحب بعض النواب من الاجتماع وتهديد البعض بمغادرة مدينة الطائف [٩٤].

وانقسم النواب المؤتمرون إلى محاور متعددة، وكان كل محور متشدداً في المواد والقضايا التي تعنيه مباشرة، فنواب الشرقية أو نواب الطائفة المسيحية متمثلة بالكتائب والأحرار والنواب المستقلين، كانت هذه المجموعة على اتصال مستمر بالجنرال العماد ميشال عون، كما انقسم نواب تلك الطائفة كذلك إلى ثلاثة فئات حول الوجود السوري، فئة لا تمانع استمرار هذا الوجود، وفريق يريد بقائه لمدة سنة بدلا من السنتين التي تم تحديدها خلال فترة المناقشات، وفريق ضم المرشحين لرئاسة الجمهورية لا رأي له في هذا الموضوع، خشية إغضاب دمشق وتضيع فرصة حصوله على دعمها لتولي منصب الرئاسة [٩٥] .

أما بخصوص النواب المسلمون من الطائفة السنية أو نواب الغربية، ركزت مداخلاته على تعزيز صلاحيات رئيس مجلس الوزراء، أما النواب المسلمون من الطائفة الشيعية أو نواب البقاع ركزوا اهتمامهم بشكل خاص على تعزيز صلاحيات رئاسة مجلس النواب، ومجلس النواب بشكل عام، فيما طالب النواب المقربون من كمال جنبلاط بتحويل كل السلطات إلى الحكومة، ذهب نواب آخرون ابعد من ذلك إلى المطالبة بإلغاء النسبية بين الطوائف الدينية وتطبيق نظام الأكثرية التعددية، إما ما تبقى من النواب فقد انحصر همهم في الوصول إلى صيغة تعديلات دستورية معتدلة معقولة [٩٦] .

يتضح من خلال ماسبق إن الفجوة الكبيرة بين الفرقاء السياسيين وتباعد مطالبهم فيما بينهم يدل على أزمة الثقة التي كانوا يعانون منها أضف إلى ذلك تقديمهم للمصالح الحزبية الضيقة على حساب الوطن إلام ولاننسى دور العامل الخارجي الذي ازداد بسببه الانقسام السياسي .

إن طبيعة الأزمة اللبنانية والمناقشات الحادة بين المشاركين في المؤتمر، وتضارب المصالح والتيارات السياسية والطائفية، دعت سعود الفيصل بزيارة سريعة إلى سورية للتباحث مع حافظ الأسد حول الوجود السوري في لبنان، وما لبث الفيصل إن نقل عن حافظ الأسد بعد عودته إن القوات السورية لن تبقى إلى الأبد في هذا البلد، إلا إن القيادة السورية لا تريد إن تقيد نفسها خطياً بالانسحاب كي لا تبدوا خاسراً إمام ميشال عون، وأكد الفيصل للنواب إن اللجنة العربية لن تتخلى عن لبنان، وستقف إلى جانبها في حال تلكأت سورية في الانسحاب وفق وثيقة الوفاق [٩٧] .

من جهة أخرى لم يكن إمام النواب المجتمعين في الطائف وخصوصا النواب المسيحيين خيارات عدة غير الرضوخ لقرارات وثيقة الوفاق الوطني المطروحة في مؤتمر الطائف وذلك لسببين رئيسيين [٩٨]:

أولا : بروز ضغوط دولية وعربية عليهم لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية واللجنة العربية الثلاثية العليا .

ثانيا : اقتناع نواب الشرقية من جهة بان فشل الاجتماع سيزيد من شرعية عون وبالتالي سيظهر إمام الرأي العالم الإقليمي والدولي، إن الأزمة القائمة هي بمثابة خلاف لبناني – لبناني كما كانت تعتبره سورية في لبنان من جهة، واعتبار نواب الغربية إن فشل الاجتماع لن يوفر لهم ما يطمحون إليه على مستوى المشاركة في الحكم استنادا إلى ما كان وارداً في وثيقة الوفاق الوطني، فضلاً عن انه يسهم في استمرار انتعاش دور المليشيات على حسابهم من جهة أخرى.

استمرت اللقاءات والاتصالات في قصر المؤتمرات بالطائف فترة ٢٣ يوماً متتالية، وتم فيها مناقشة وثيقة الوفاق الوطني، وادخل ما تم إدخاله من تعديلات، وقد تخلل تلك اللقاءات إحدى عشر جولة مرت خلالها في كثير من الأحيان بمأزق وطرق مسدوده هددت المؤتمر بالفشل مرات عديدة ، مما تطلب جهوداً مضنية بذلها وزير الخارجية السعودي في بلوغ التقارب وإقرار وثيقة الوفاق [٩٩].

وفي ٢٢ تشرين الأول عام ١٩٨٩م، عقدت الجلسة الأخيرة في مدينة الطائف بحضور ٦٥ نائباً بعد تعذر حضور احد النواب لأسباب صحية، تلى خلال الجلسة نص وثيقة الوفاق الوطني اللبناني بعد إجراء التعديلات عليها، ثم دعا رئيس مجلس النواب حسين الحسيني للتصويت عليها فاقر بتصويت ٥٦ نائبا وتحفظ اثنان، طالبا بتحديد جدول زمني للانسحاب السوري، وامتنع أربعة عن المشاركة في عملية التصويت، كما سجل ثلاثة نواب آخرون تأييدهم إلغاء الطائفية السياسية [١٠٠] .

عقب التوقيع على وثيقة الطائف ، ذهب إلى بيروت في اليوم نفسه الأخضر الإبراهيمي ناقلاً إلى سليم الحص وميشال عون دعوة من الملك فهد بن عبد العزيز لحضور حفل الاختتام الرسمي للمؤتمر في جدة ، وابلغ الإبراهيمي عون انه يمكنه إن يكون وزير في حكومة الوفاق الوطني، أو نائباً أو رئيس حزب سياسي، وبعد أن اتضح إلى ميشال عون انه لن ينتخب رئيساً للجمهورية [١٠١]، أعلن عن رفضه إلى وثيقة اتفاق الطائف مدعياً بأنه لا يعارض إطلاقاً الإصلاحات السياسية ، لكنه لن يسمح بالموافقة على إضفاء طابع الشرعية على الوجود السوري في لبنان ، لان ذلك يحد من استقلال وسيادة لبنان[١٠٢] .

رغم معارضة ميشال عون لوثيقة الطائف انتقل النواب اللبنانيين في ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٨٩م إلى مدينة جدة لملاقاة الملك السعودي الذي استقبلهم بحضور وزراء خارجية الدول الثلاث الممثلة للجنة الثلاثية والأخضر الإبراهيمي، وبعد إن أثنى الملك على النواب وطالبهم بالحوار المستمر، القي حسين الحسيني كلمة عبر فيها عن شكره للمملكة العربية السعودية وأعضاء اللجنة الثلاثية لجهودهم التي بذلوها لنجاح مؤتمر الطائف، في حين ألقى سعود الفيصل بيان اللجنة الثلاثية الذي تضمن ملخصاً عما قامت به اللجنة وما تحاول القيام به في المستقبل للتصديق على الوثيقة، مطالباً رئاسة مجلس النواب للانعقاد في مدة أقصاها ٧ تشرين الثاني لانتخاب رئيسا للمجلس والتصديق على وثيقة الطائف وانتخاب رئيس للجمهورية[١٠٣].

وفي ٧ تشرين الثاني عام ١٩٨٩م اجتمع النواب اللبنانيين في قاعدة القليعات العسكرية شمال لبنان، حيث تم انتخاب حسين الحسيني رئيسا لمجلس النواب بأغلبية ٥٢ نائبا من أصل ٨٥ حضروا الجلسة، بعد ذلك تمت المصادقة على وثيقة الوفاق الوطني اللبناني بعدما اجري عليها بعض التعديلات، ولعل الخطوة الأبرز هي تلك التي تم فيها انتخاب رينيه معوض[١٠٤] رئيسا للبنان بأغلبية ٥٢ بعد شغور هذا المنصب لأكثر من سنة [١٠٥] .

جاءت وثيقة اتفاق الطائف أو ماعرف فيما بعد ب وثيقة الوفاق الوطني النيابي اللبناني بصيغته النهائية على شكل تسوية بين الإطراف السياسية المجتمعين في الطائف [١٠٦]، وضمت وثيقة الوفاق على أربعة فصول، احتوى الأول على المبادئ العامة والإصلاحات السياسية وغيرها من الإصلاحات، جاء في مطلعها: "إن لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحداً أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دولياً ... لبنان عربي الهوية والانتماء ... جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على مبدأ احترام الحرية العامة، و... حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل. الشعب مصدر السلطات والسيادة، يمارسها عبر المؤسسات الدستورية. النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتعاونها"[١٠٧].

كما رسمت الوثيقة المجتمع اللبناني القائم على العيش المشترك بين طوائف البلاد على قاعدة المساواة السياسية وقاعدة القانون الواحد لجميع المواطنين جاء فيها: " ارض لبنان واحدة لكل اللبنانيين، فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها ، والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان . ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين ... لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك"(١٠٨).

أما فيما يخص الإصلاحات السياسية فقد نصت الوثيقة على إن مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وإعمالها، وجعل عدد أعضاء مجلس النيابي ١٠٨ مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، كذلك نصت الوثيقة على(١١٠): " مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية" (١١٠) .

وهذا يؤكد على إن الإصلاحات والتغير التي تحدث عنها اللبنانيون طوال الحرب ودفعوا ثمنها باهضاً من الدم والدمار والخسائر الاقتصادية والهجرة والتهجير، لم تقر تحت هاجس إقامة نظام لبناني غير طائفي، بعدما جرى الإبقاء على المضمون الطائفي لنظام لبنان السياسي وعلى جوهر الصيغة الطائفية خصوصا في الرئاسات الثلاثة الأولى، كما كان معمولاً به سابقاً، في حين ابقي اتفاق الطائف على رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئيس الحكومة للسنة، ورئاسة المجلس النيابي للشيعة، لكن صلاحيات هذه الوظائف عدلت بشكل جذري ، في ما يتعلق بمركز رئيس الجمهورية فقد حجمت صلاحياته وأصبح دوره تمثيلياً، ولم يعد كالسابق رئيسا للسلطة التنفيذية (١١١).

إما فيما يخص إلغاء الطائفية السياسية فقد نصت الوثيقة على إلغاء الطائفية السياسية هو هدف وطني يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسيحيين والمسلمين مع اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، ومهمتها دراسة واقتراح الطرق

الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية، كما نص الاتفاق على إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات وفقا لمقتضيات الوفاق الوطني(١١٢).

في ما اختص الفصل الثاني من وثيقة اتفاق الطائف ببسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية، وتم الاتفاق بين الإطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية المبنية على أساس الوفاق الوطني، وبوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قوتها الذاتية، وذلك عن طريق، الإعلان عن حل جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني، وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، تعزيز قوى الأمن الداخلي ،والقوات المسلحة (١١٣).

إلا إن أهم ماجاء في هذا الفصل مانصه: " تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة وفاق وطني"(١١٤)، وبهذا البند أعطى اتفاق الطائف الحق في بقاء القوات السورية في لبنان لمدة سنتين بعد انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة وإقرار الإصلاحات الدستورية بعد إن كانت ٦ أشهر خلال المباحثات الأولية (١١٥).

إما فيما يخص تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، فقد جاء في الفصل الثالث من وثيقة الطائف، على استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتامين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود(١١٦).

إما الفصل الرابع فقد عالج العلاقات السورية – اللبنانية والتي جاء فيها: " إن لبنان عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات ، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولان تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المميزة، فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا، وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه، فان لبنان لا يسمح بان يكون ممراً أو مستقراً لأية قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو امن سوريا، وان سوريا الحريصة على امن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه بأي عمل يهدد أمنه واستلاله وسيادته " [١١٧].

ثانيا : الموقف الدولي بعد عقد اتفاق الطائف

حظي اتفاق الطائف بتأييد دولي ملحوظ، ساعد لبنان على الانتقال من حالة الحرب الداخلية ذات الامتدادات والعوامل الإقليمية والدولية إلى حالة السلم الأهلي، وصدرت تصريحات رسمية من الدول الخمس الكبرى ، صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي .

فقد تبنت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بيانا مشتركا أعدته فرنسا بعناية وتلاه رئيس المجلس مندوب الصين في جلسة علنية [١١٨] رحب باتفاق الطائف، ودعا جميع اللبنانيين إلى تنفيذه، وطالب ببسط السيادة التامة لحكومة لبنان على أراضيها، وجاء

في البيان :"إن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي يرحبون بالاتفاق الذي ابرم في الطائف برعاية اللجنة الثلاثية المنبثقة من جامعة الدول العربية لإحلال السلام والوفاق الوطني"، ودعا البيان جميع اللبنانيين، بما فيهم القوات المسلحة إلى توحيد جهودهم من اجل تنفيذ الاتفاق، وأكد تصميم الدول الخمس على دعم بسط السيادة التامة للبنان على كل أراضيه نتيجة نهائية لعملية السلام، كما أشاد البيان بجهود اللجنة الثلاثية العربية العليا، وأعلن مواصلة دعمه لها لتحقيق وحدة لبنان وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه في كنف السلام مع إسرائيل والوفاق التام مع سورية [١١٩] .

كما رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق واعتبرته الاتفاق وسيلة متاحة لتحقيق تسوية بين الفرقاء السياسيين والروحانيين اللبنانيين المتنازعين [١٢٠]، في حين حيا الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش George Walker Bush جهود العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز ودوره في إنجاح المؤتمر[١٢١]، وقد تبنت الإدارة الأمريكية اجتهادات سفيرتها ابريل غلاسبي Abril Ghulasibi في شان إعادة توزيع السلطة في لبنان بين الطوائف على حساب الامتيازات المارونية، وانفتاح الإدارة الأمريكية على سورية، وتشجيع الحوار بين بيروت ودمشق[١٢٢]، وعلى إذ كان الأمريكيون يعتقدون أن تهدئة الأوضاع في لبنان سيكون عاملا مساعدا على إطلاق سراح الرهائن الأميركيين .

إما موقف الفاتيكان من اتفاق الطائف، فوجد نفسه في وضع حرج، فكان مع عملية تطبيع الوضع في لبنان وإنهاء الأزمة اللبنانية، لكنه كان أسير بعض المواقف المسيحية

المتطرفة التي كانت تريد الحصول على امتيازات أكثر داخل الحكومة، ولهذا لم يدعم اتفاق الطائف صراحة، وهو ما اثأر حفيظة الحكومة اللبنانية[١٢٣].

وفي كانون الأول ١٩٨٩م، صدر بيان المجلس الأوربي لدعم الشرعية اللبنانية جاء فيه: "إن المجلس الأوربي القلق من جراء الإحداث الأخيرة في لبنان والتي تسببت بتفاقم الخطر على وحدته، إذ يكرر تأكيده على تشبثه باتفاق الطائف، كما يعبر عن اقتناعه بعدم وجود بديل في الظروف الحالية للعملية التي رتبها الاتفاق من اجل تحقيق الوفاق الوطني والسلام . . . كما عبر المجلس عن دعمه لشرعية اللبنانية الممثلة برئيس الجمهورية والحكومة التي شكلها من اجل إعادة سيادة لبنان واستقلاله ووحدة وسلامة أراضيه وذلك وفقا لتطلعات الشعب اللبناني بأسره " [١٢٤] .

إما موقف الاتحاد السوفيتي فتمثل عن دعمه لجهود اللجنة الثلاثية العربية لمساعدة لبنان في الخروج من أزمته، إما دول دول السوق الأوربية المشتركة طالبت اللبنانيين بالحفاظ على إمكانات الحوار في ما بينهم لضمان استمرار عملية السلام التي بدأت في الطائف[١٢٥] .

من الجدير بذكر هنا، نلاحظ رغم تباعد الأهداف والاستراتيجيات بين القوى الدولية حيال الأزمة اللبنانية ، وما اتصل بها من تفاعلات الصراع العربي – الإسرائيلي، إلا أننا نجد التقارب الدولي بشان حل الأزمة اللبنانية والتأييد الكامل على اتفاق الطائف الذي تمكن من إعادة السلام إلى لبنان بعد حرب أهلية طويلة استمرت لمدة ١٤ عام .

الخاتمة

– شكلت الظروف السياسية والعسكرية التي شهدتها لبنان خلال الفترة ١٩٨٨–١٩٨٩م بعد حرب أهلية طويلة شهدتها لبنان منذ عام ١٩٧٥م السبب الحقيقي وراء انعقاد مؤتمر الطائف في المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٩م

– جاء انعقاد مؤتمر الطائف في المملكة العربية السعودية بقرار جدي من قبل الدول العظمى كان على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من اجل حل الأزمة اللبنانية وإنهاء الحرب الأهلية برمتها من خلال الدول العربية المعتدلة .

– بذلت اللجنة العربية العليا التي تشكلت في قمة الدار البيضاء كل جهودها بشكل عام ، والمملكة العربية السعودية بشكل خاص كل جهودها الدبلوماسية من اجل إنجاح مؤتمر الطائف والخروج بنتائج ايجابية ، لوضع حد لإنهاء معاناة الشعب اللبناني .

– تمكن اتفاق الطائف من نقل لبنان من حالة حرب طويلة استمرت لمدة ١٤ عام إلى مرحلة السلم الأهلي وإيجاد صيغة تعايش جديدة إعادة الحياة من جديد إلى الدولة اللبنانية وفتح هذا الاتفاق من خلال وثيقة الوفاق الوطني اللبناني قنوات التواصل والحوار بين طوائف لبنان الدينية والسياسية المختلفة .

– حضي مؤتمر الطائف بدعم دولي كبير من قبل الدول الكبرى مثل فرنسا والاتحاد السوفيتي والفاتكان هذا فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية التي اتخذت الدور الأكبر في إنجاح هذا المؤتمر منذ المرحلة التحضيرية للمؤتمر بحيث شكل هذا الدعم الغطاء الشرعي لجميع مراحل المؤتمر وحتى انعقاده وخروجه بنتائج أنهت الحرب الأهلية في لبنان .

الملاحق

الملحق رقم(١)

وثيقة الوفاق الوطني اللبناني

المادة ١ : المبادئ العامة والإصلاحات

١- المبادئ العامة

أ- لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، بحدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب- لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج- لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د- الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ- النظام القائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و- النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز- الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح- العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط- أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان. ولا تجزئه ولا تقسيم ولا توطين.

ي- لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك

٢- الإصلاحات السياسية

أ- مجلس النواب: هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وإعمالها

١- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

٢- للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها إن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة إن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

٣- كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول إعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٤- الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

٥- إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقا للقواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب- نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج- نسبياً بين المناطق.

٦- يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

٧- مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب- رئيس الجمهورية: رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات الآتية:

١- يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

٢- يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

٣- يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

٤- يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب. كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن

المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكما ووجب نشرها.

٥- يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

٦- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٧- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٨- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

٩- يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

١٠- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

١١- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

١٢- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١٣- يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

١٤- لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٥- يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

١٦- يمنح العفو الخاص بمرسوم.

١٧- لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج- رئيس مجلس الوزراء: رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولا عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

١- يرأس مجلس الوزراء.

٢- جري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة ان تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوما. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

٣- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤- يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.

٦- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول إعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقا على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

٧- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

٨- يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

٩- يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د- مجلس الوزراء: تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.
٢- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على إعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.
٣- إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.
٤- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.
٥- الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.
٦- عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي
أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ- الوزير: تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه افرادياً في مجلس النواب.

و- استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء.

١- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ- إذا استقال رئيسها.

ب- إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ- عند بدء ولاية مجلس النواب.

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

٣- عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكما في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز- إلغاء الطائفية السياسية: إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية. ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

٤- الإصلاحات الأخرى

ا- اللامركزية الإدارية

١-الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلا لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محليا.
إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرأسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب- المحاكم

أ- ضمانا لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعا لسيادة القانون وتأمينا لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

١- يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء. ويسن قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

٢- ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

٣- للجهات الأتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ- رئيس الجمهورية.

ب-رئيس مجلس النواب.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

د- نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ت-تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

١- الأحوال الشخصية.

٢- حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

٣- حرية التعليم الديني.

ب- ج- تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي

ج- قانون الانتخابات النيابية: تجري الانتخابات النيابية وفقا لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية: ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ- التربية والتعليم

١- توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.
٢- التأكيد على حرية التعليم وفقا للقانون والأنظمة العامة.
٣- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.
٤- إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية. وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.
٥- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و- الإعلام: إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

المادة ٢: بسط كل سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية

بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني، تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١- الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢- تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال

أ- فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع إتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب- تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من إلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

٣- تعزيز القوات المسلحة

أ- إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب- تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج- يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د- عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

٤- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذريا وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير. وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره. وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. وللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

المادة ٣: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا تتطلب الأتي:

أ- العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب- التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ م.

ج- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

المادة ٤: العلاقات اللبنانية السورية

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استنادا إلى ذلك، ولان تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وان سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا يسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩-١٩٩٣ مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان- بيروت ، ١٩٩٥

الهوامش

(١)محمد علي محمد، المملكة العربية السعودية والحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٩ ،مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد ٢٠، العدد٨، آب ٢٠١٣ ،ص١١١.

(٢)غادة الخرساني ، لبنان ياعرب ،دراسة وثائقية المأساة والرجال ولعبة الأمم ،مطابع الأهرام – مصر،١٩٧٧ ، ص١٨.

(٣) المصدر نفسه ،ص١٨-١٩ .

(٤) حمدان كمال ، تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية في ظل الحرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١١١، مايو ١٩٨٨ ، ص٦٤-٦٥ .

(٥)محمد علي ، المصدر السابق ، ص١١٣ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) بيار الجميل ١٩٠٥-١٩٨٤ :سياسي لبناني وزعيم حزب الكتائب ، درس الصيدلة في بيروت وفرنسا ، أسس حزب الكتائب سنة ١٩٣٦م تحت شعار (الله – الوطن – العائلة) عارض وحدة لبنان مع الأقطار العربية الأخرى ، ونادي بتقوية العلاقات بين لبنان والغرب وبشكل خاص مع فرنسا. ينظر أكرم نور الدين الساطع، تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين، دار النفاس، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨ ، ص٤٩٠ .

(٨) غادة الخرساني ، المصدر السابق ص١٢٥ .

(٩) الجبهة اللبنانية : هو الاسم الذي أطلقه تحالف الأحزاب والشخصيات اللبنانية اليمينية المارونية على نفسه خلال الحرب الأهلية اللبنانية ، بعد أن قررت هذه القوى أن توحد نشاطها السياسي والعسكري في إطار واحد ، وفي ٥ حزيران عام ١٩٧٥م أعلن سليمان فرنجية عن تشكيل الجبهة اللبنانية ، وانضم إليه كميل شمعون وبيار الجميل ، وشربل قسيس رئيس الرهبانيات المارونية ، وانضم إليهم أيضا بعض الشخصيات المسيحية الموالية في هذا الاتجاه السياسي أبرزهم شارل مالك. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، دار النشر، لبنان-بيروت، ج٢ ، ص٤٣ .

(١٠) أحزاب الحركة الوطنية :برئاسة كمال جنبلاط وحزبه التقدمي الاشتراكي ، تحالف من الأحزاب اليسارية والقومية هي الحزب الشيوعي اللبناني منظمة العمل الشيوعي ، الحزب السوري القومي

الاجتماعي ، حركة الناصريين المستقلين – المرابطون ، الاتحاد الاشتراكي العربي ، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات المستقلة بينهم البير منصور. انظر: فواز طرابلس ، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف ، ط٣، مطبعة رياض الريس – لبنان ٢٠١١، ،ص ٣٥٦ .

(١١)غادة الخرساني ، المصدر الساق ،١٢٦ .

(١٢) فواز طرابلس ، المصدر السابق ، ص٣٢٩ .

(١٣)جوزيف صقر، قصة وتاريخ الحضارات العربية لبنان من الحرب العالمية الأولى إلى بداية الجمهورية الثانية، ج٢، د.م،د.ت، ص٨٦–٨٨ .

(١٤) أمين الجميل: رئيس جمهورية لبنان خلال الفترة١٩٨٢–١٩٨٨، ورئيس لحزب الكتائب اللبنانية الذي أسسه والده بيار الجميل ، اختير رئيسا للدولة في ظروف استثنائية ليخلف أخاه بشير الجميل الذي انتخب لرئاسة لبنان ولكنه اغتيل قبل تسلمه المنصب . ينظر سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط(العراق – سوريا – لبنان – فلسطين – الأردن)، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٩ ،ص١١٣ .

(١٥)عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ١٩٧٥ –١٩٩٠ تفكك الدولة وتصدع المجتمع ، المجلد الأول ، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٨ ،ص٧٤٢.

(١٦) حافظ الأسد (١٩٣٠–٢٠٠٠):تولى الحكم عام ١٩٧٠م بمساعدة الجيش ، شهدت سورية ازدهاراً في عهده في مجالات مختلفة ، فقد ازدهرت اقتصاديا في السبعينيات من حكمه ثم تعرضت إلى حصار اقتصادي وسياسي من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ، وفي عام ١٩٨٠م وقع معاهدة صداقة مع الإتحاد السوفيتي ، ووقف إلى جانب إيران في حربها مع العراق. ينظر: الهيثم الأيوبي وآخرون ، الموسوعة العسكرية ، ج١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،ص٧٤ .

(١٧) باسم ريحان مغامس الشمساوي، الموقف السعودي من الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥– ١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار ،٢٠١٣، ص ١٩١.

(١٨) فرونسوا ميتران : هو رجل سياسة فرنسي ، شغل منصب رئيس الجمهورية لفترتين رئاسيتين بين عامي ١٩٨١–١٩٩٥ ، كان ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي حيث شغل منصب امينه العام. فرانسوا ميتران من الشخصي إلى السياسي، مجلة المدى ، العدد ٣٥٣٣، اللسنة الثالثة عشر ، ٢٧ كانون الأول ٢٠١٥ ،ص ٣.

(١٩)عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص٤٣٥ .

(٢٠) المصدر نفسه .

(٢١) كريم بقرادوني، لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج ، الشرق للمنشورات،بيروت – لبنان ، ص١١ .

(٢٢) أيلي سالم ، الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج ،ط٣، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت–لبنان، –١٩٩٧ ص٤٩٧

(٢٣) سمير جعجع : سياسي لبناني ، يعتبر من ابرز المشاركين في الحرب الأهلية يلقب بالحكيم أي الطبيب في اللهجة اللبنانية لدراسته الطب على الرغم من انه لم يكملها في السنة السادسة بسبب إصابته في الحرب اللبنانية ، هو رئيس الهيئة التنفيذية لحزب القوات اللبنانية إحدى المليشيات المسيحية وتحولت بعد ذلك إلى حزب سياسي، ينظر احمد عبد الحسين النصر الله ،حزب الله ودوره السياسي في لبنان ١٩٨٢–١٩٨٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات التاريخية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ ، ص ١١١.

(٢٤) هما : رينيه معوض ، وميشيل اده ، وبيار حلو ، واستبعد ثلاثة أسماء هم : سليمان فرنجية ، وريمون اده ، وميشال عون . ينظر: كريم بقرادوني ، المصدر السابق ، ص١٢ .

(٢٥) المصدر نفسه .

(٢٦) سليمان فرنجية: رئيس الجمهورية اللبنانية من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٦ ، انتخب سنة ١٩٦٠ كعضو في المجلس النيابي خلفا لأخيه حميد وأعيد انتخابه سنة ١٩٦٤ و ١٩٦٨ انتخب عام ١٩٧٠ رئيسا بفارق صوت واحد إمام اليأس سركيس خلفا للرئيس شارل الحلو. ينظر: موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية WWW.PRESIDENCY.gOV.IB

(٢٦) ميشال عون: عسكري وسياسي لبناني ، ولد في بيروت عام ١٩٣٥ ، وفي عام ١٩٨٥ حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم العسكرية من مدرسة الحرب العليا في باريس ، وفي عام ١٩٨٤م تولي قيادة الجيش اللبناني، سعد سعدي ، المصدر السابق ،ص٢٩٦ .

(٢٧) عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص٤٣٣ .

(٢٨) حسين الحسيني : ولد عام ١٩٣٧م في محافظة البقاع قضاء زحلة ، من عائلة سياسية دينية ، نائب رئيس حركة أمل ، ترأس مجلس النواب في لبنان منذ عام ١٩٨٤م ولغاية ١٩٩٢ بعد نهاية

الحرب الأهلية وكانت له مساهمات كبيرة بالتوصل إلى اتفاق الطائف لحل الأزمة اللبنانية. احمد عبد الحسين النصر الله ، المصدر السابق ، ص١١١ .

(٢٩) عارف العبد ، لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان–بيروت، ٢٠٠١، ص ١٩٧ .

(٣٠) طريف شمس الدين ، انتخابات الرئاسة في لبنان من بشارة الخوري حتى الياس الهراوي ١٩٤٣–١٩٨٩ ، ط١ ،١٩٩٥،المطبعة العصرية، لبنان– بيروت ،١٩٩٥ ، ص١٦٢.

(٣١) كريم بقرادوني ، المصدر السابق ، ص١١ .

(٣٢) ميخائيل الضاهر :ولد عام ١٩٢٨م في القبيات قضاء عكار في لبنان ، حاصل على إجازة في القانون ودراسات العليا في الحق الخاص وعمل محامي في الاستئناف منذ عام ١٩٥٤م ، شارك بالحكومة اللبنانية كوزير للتربية الوطنية والفنون الجميلة خلال الفترة ١٩٩٢–١٩٩٥ . ينظر : باسم ريحان ، المصدر السابق ، ص١٨٣.

(٣٣) عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص٤٣٩ .

(٣٤) سليم الحص : ولد في بيروت عام ١٩٢٩ م ، سياسي وأكاديمي اقتصادي لبناني ، شغل منصب رئاسة الوزراء خمس مرات ، وانتخب عضوا في مجلس النواب لدورتين متتاليتين ، وكان يعتبر من وجه نظر الموالين له والمناوئين لعون بأنه يتولى مهمة رئيس الدولة بالنيابة . ينظر حكمة أبو زيد ، رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم ، دار النهار للنشر ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٣ ص٩١–٩٢، http :// www . salime hoss. Com .

(٣٥)عارف العبد ، المصدر السابق ، ص١٩٧ .

(٣٦) فواز طرابلس ، المصدر السابق ، ص ٤٢٠.

(٣٧) عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ٤٤٩ .

(٣٨) هنري لورنس ، اللعبة الكبرى المشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، ترجمة محمد مخلوف ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، د.م، د.ت، ص٣٩٥.

(٣٩) صباح احمد الصباح : ولد عام ١٩٢٩م في دولة الكويت، سياسي كويتي من عائلة إلى الصباح الحاكمة ، ترائس عام ١٩٦٣ مسؤولية وزارة الخارجية ، وفي عام ١٩٧٨م عين وزيرا للداخلية ثم نائبا

عن رئيس الوزراء ، شغل في الوزارة التي تشكلت عام ١٩٨١م عدة مناصب حكومية في إن واحد معا هي : نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الإعلام ، عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص٥٥٠ .

(٤٠) الشاذلي القليبي (١٩٢٥-٢٠٢٠): سياسي ورجل دولة ، وأول أمين لجامعة الدول العربية بعد انتقالها من القاهرة إلى تونس ، يمتاز بثقافة عربية عميقة ، وسعة اضطلاع باللغة العربية ، وانفتاحه الواسع على الثقافات الأجنبية وبخاصة الثقافة الفرنسية،عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٤٢٧ .

(٤١)عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص٤٦٠ .

(٤٢) كارول داغر ،جنرال ورهان ، ترجمة جورج أبي صالح ، ملف العالم العربي، لبنان-بيروت،١٩٩٢، ص١٢٣ .

(٤٣) فواز طرابلس ، المصدر السابق ، ٤٢٠ .

(٤٤) الدروز : هم عرقية دينية عربية تدين بمذهب التوحيد ، وتعود أصولهم إلى الإسماعيلية إحدى المذاهب الإسلامية ، كما ترجع جذور الدروز إلى غرب أسيا ، ويطلقون على أنفسهم اسم أهل التوحيد أو الموحدون ، ينظر :محمد حسين زبون ، الدروز ودورهم السياسي في لبنان ١٩٤٣-١٩٨٩ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٨ ، ص٥-١٠ .

(٤٥) هنري لورنس ، المصدر السابق ، ص٣٩٦ .

(٤٦) فواز طرابلس ، المصدر السابق ، ٤٢١.

(٤٧) جورج بكاسيبني، إسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، مع وثائق ومحاضر، دار التعاون الطباعة ، لبنان-بيروت ١٩٩٣ ، ص١٢ .

(٤٨)عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق ، ص٧٤٤ .

(49)http://www.moqatel.com/openshareالحرب الأهلية اللبنانية

(٥٠) المصدر نفسه .

(٥١) عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ٢٣٤ .

(٥٢) البير منصور ، الانقلاب على الطائف ، الدار الجديد ، لبنان–بيروت١٩٩٣، ص ٢٦.

(٥٣)عدنان السيد حسين ،اتفاق الطائف في الإطارين الإقليمي والدولي ، دور خادم الحرمين الشريفين في معالجة الأزمة اللبنانية ،،بحوث ودراسات ألقيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩–٣– أيار ٢٠٠٤ ، دار الملك عبد العزيز ، الرياض ، ص٣٠٦–٣٠٧ .

(٥٤) عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص ٧٤٢ .

(٥٥) فواز جرجس ، تأثير الحرب الباردة في السياسات الداخلية اللبنانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢١٢ أكتوبر، ١٩٩٦ ، ص٢٢٢.

(٥٦) المصدر نفسه .

(٥٧) عدنان السيد حسن ، المصدر السابق ، ص٣٠٥ .

(٥٨) عارف العبد ، المصدر السابق ،ص٢٠٤ .

(٥٩) المصدر نفسه .

(٦٠) عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص٧٤٤ .

(٦١) علي عبد فتوني ، تاريخ لبنان الطائفي، دار الفارابي ،لبنان–بيروت ٢٠١٣، ص ١٦١.

(٦٢) فهد بن عبد العزيز(١٩٢١–٢٠٠٥): خامس ملوك المملكة العربية السعودية وأولهم اتخاذا للقب خادم الحرمين الشريفين هو التاسع من أبناء الملك عبد العزيز الذكور من زوجته الأميرة حصة بنت احمد السديري ، تولى مقاليد الحكم في ١٣ يونيو ١٩٨٢م بعده وفاة أخيه غير الشقيق الملك خالد . ينظر:عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق،ج٤،ص٦١١–٦١٢ .

(٦٣) الحسن الثاني : عاهل المغرب السابع عشر من الأسرة العلوية الشريفة التي حكمت المغرب ، ولد في الرباط ١٩٢٩ ، نال شهادة الدكتوراه في الحقوق من معهد الرباط الذي كان تابعا أنذلك لجامعة بورنو ، تولى مناصب سياسية وعسكرية متعددة قبل إن يصبح ملكا ، بعد وفاة والده الملك محمد الخامس نصب ملكا على المغرب في ٢٦ شباط ١٩٦١ م ، تعرض إلى محاولات اغتيال عدة خلال سنوات حكمه ، توفي عام ١٩٩٩ ، ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق، ج٢ ،ص ٥٣٣– ٥٣٤ .

(٦٤) الشاذلي بن جديد : عسكري ورجل دولة وثالث رئيس للجزائر المستقلة ، ولد عام ١٩٢٩م ، انخرط في الجيش الفرنسي عام ١٩٥٤م وفي عام ١٩٥٥ انضم إلى مناضلي جبهة التحرير الوطني ، أنتخب رئيسا للجزائر في شباط ١٩٧٩ م ، ينظر: عبد الوهاب الكيالي ،المصدر السابق ج٣ ، ص٤٢٦ .

(٦٥) الأخضر الإبراهيمي : سياسي ودبلوماسي جزائري ، ولد في عام ١٩٣٤ ، تلق دراسته في الجزائر وباريس وانتسب إلى جبهة التحرير الوطني الجزائري منذ بدايات الثورة الجزائية في مطلع الخمسينات، مثل الثورة الجزائرية ثم الحكومة المؤقتة في جنوب شرق أسيا ١٩٥٦ – ١٩٦١ ، أصبح مديرا عاما لوزارة الخارجية ١٩٦١ – ١٩٦٣، ومن عام ١٩٨٩ – ١٩٩٢ أصبح مبعوثا للجامعة العربية في لبنان، بعدها مبعوثا للأمم المتحدة في الكثير من الدول منها في العراق عام ٢٠٠٤ ، وفي سوريا عام ٢٠١٢ .ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق، ج١ . ص١٠٩ .

(٦٦) كيف تأهلت السعودية لإنهاء حرب لبنان باتفاق الطائف ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد٨٣٩٥.

(٦٧) فاروق الشرع : ولد عام ١٩٣٨م قي مدينة درعا سياسي سوري ونائب سابق لرئيس الجمهورية شغل منصب وزير خارجية سوريا بين عامي ١٩٨٤ – ٢٠٠٦ ، يعتبر من السياسيين المقربين من الرئيس السوري حافظ الأسد ، واحد العوامل الأساسية في اتخاذ القرار السياسي في سوريا إثناء حكم بشار الأسد ينما تم تعينه نائبا للرئيس. ينظر: باسم ريحان، المصدر السابق، ص١٧٣.

(68)http://www.moqatel.com/openshareالحرب الأهلية اللبنانية

(٦٩)عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص ٧٤٦ .

(٧٠) باسم ريحان مغامس الشميساوي ، ص١٩١ .

(٧١)علي عبد فتوني ، المصدر السابق / ص١٦٢ .

(٧٢) تويودور هانف ، لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة ، ترجمة موريس صليبا، دار لحد خاطر للطباعة والنشر، لبنان–بيروت،١٩٩٤، ص ٧٠٩ .

(٧٣) المصدر نفسه .

(٧٤) عبد الله بو حبيب، الضوء الأصفر السياسة الأمريكية تجاه لبنان،ط٤، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان–بيروت،١٩٩٩، ص٢١٣ .

(٧٥) المصدر نفسه .

(٧٦)عارف العبد المصدر السابق ، ص٢١٨ .

(٧٧)جورج باكيسبني ، ص٨٣.

(٧٨) المصدر نفسه .

(٧٩) البير منصور ، المصدر السابق ،ص٢٨–٢٩ .

(٨٠)حعبد الله بو حبيب ، المصدر السابق ، ص٢١

(٨١) محضر اجتماع كل من وزيري خارجية امريكا والسعودية في الولايات المتحدة الأمريكية بشان الموقف العربي حيال لبنان . ينظر البير منصور ، المصدر السابق ، ص ٢٠–٢٢ .

(٨٢) علي عبد فتوني ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

(٨٣) جورج سعادة ،المصدر السابق ، ص٤٤٤.

(٨٤) عارف العبد ، المصدر السابق ، ص٢١٨ .

(٨٥) البير منصور ، المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

(٨٦) عارف العبد ، المصدر السابق ، ص ٢١٨.

(٨٧) البير منصور ، المصدر السابق ، ص٢١٥

(٨٨) سعود الفيصل(١٩٤٠–٢٠١٥) :سعود بن فيصل بن عبد العزيز إل سعود المعروف ب سعود الفيصل سياسي ودبلوماسي سعودي وهو ثالث وزير للخارجية السعودية خلال الفترة ١٩٧٥–٢٠١٥ ، عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص١٦٩ .

(٨٩) البير منصور المصدر السابق ، ص٣٠ .

(٩٠) جورج بكاسيني ، المصدر السابق ، ص٨٩ .

(٩١) عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص٧٥٦ .

(٩٢)جورج سعادة ، قصتي مع الطائف حقائق ووثائق ملابسات ومعاناة سوء تنفيذ وخيبة أمل لبنان– بيروت ١٩٩٨ ، ص٩٠ .

(٩٣)عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص٧٥٦ .

(٩٤) المصدر نفسه .

(٩٥) عارف العبد ، المصدر السابق ، ص ٢١٩.

(٩٦) عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص٧٥٧ .

(٩٧) جورف بكاسيني ، المصدر السابق ، ص٨٧.

(٩٨) عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص٧٥٥ .

(٩٩)جورج بكاسيني ، المصدر السابق ، ص١٢٧ .

(١٠٠) عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص٧٥٥

(١٠١) تيودور هانف ، المصدر السابق ، ص ٧٢١ .

(١٠٢) جورج بكاسيني ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

(١٠٣) رينة معوض :ولدعام ١٩٢٥ في مدينة زغرتا ، بدا حياته السياسية عام ١٩٥٧م نائبا عن مدينته، تم تعينه وزيرا لاول مره في حكومة الرئيس رشيد كرامي في عهد الرئيس فؤاد شهاب ، كان معوض يمتاز بالانفتاح والحوار مع الجيع وسفيرا عندما يشتد الصراع بيت اللبنانيين،تم انتخابه رئيسا للبنان بعد توقيع اتفاق الطائف واغتيل بعد ١٧ يوم من انتخابه، طريف شمس الدين ، المصدر السابق ،ص١٧٨.

(١٠٤) تيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٧٢٣ ، البير منصور ، المصدر السابق ، ص١٠١ .

(١٠٥) عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص٧٦١ .

(١٠٦) للمزيد ينظر ملحق رقم (١) .

(١٠٧) المصدر نفسه .

(١٠٨) عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص٧٦٢.

(١٠٩) للمزيد ينظر ملحق رقم (١) .

(١١٠) عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص٧٦٣.

(١١١) علي عبد فتوني ، المصدر السابق ، ص٢٠٩

(١١٢) المصدر نفسه .

(١١٣) للمزيد ينظر ملحق رقم (١) .

(١١٤) عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص ٧٦٣.

(١١٥) علي عبد فتوني ، المصدر السابق ، ص٢١٠ .

(١١٦) هنري لورنس ، المصدر السابق ، ص٣٩٧ .

(١١٧)علي عبد فتوني ، المصدر السابق ، ص١٩٢ .

(١١٨) عدنان السيد حسن ، المصدر السابق ، ص ٣٠٧ .

(١١٩) عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ،ص٧٧٤ .

(١٢٠) حسن موسى ، بلا هوادة ،المسيرة السياسية لرجل الدولة سليم الحص ،شركة المطبوعات لتوزيع والنشر ، لبنان بيروت، ٢٠١٤ ، ص ٤١١ .

(١٢١) عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص ٧٧٤ .

(١٢٢) المصدر نفسه ، ص٧٧٥ .

(١٢٣) علي عبد فتوني ، المصدر السابق ، ص١٦٧ .

(١٢٤)عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص ٧٧٥ .

المصادر

أولاً : الوثائق

١. يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩-١٩٩٣ مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان- بيروت، ١٩٩٥.

ثانياً : كتب المذكرات

١. البيرمنصور ، الانقلاب على الطائف ، الدار الجديد، -١٩٩٣ ، بيروت – لبنان.

٢. جورج بكاسيني ، إسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال ، مع وثائق ومحاضر ، دار التعاون الطباعة ، الطبعة الأولى ١٩٩٣.

٣. جورج سعادة ، قصتي مع الطائف حقائق ووثائق ملابسات ومعاناة سوء تنفيذ وخيبة أمل ،لبنان- بيروت ١٩٩٨.

٤. كارول داغر،جنرال ورهان ، ترجمة جورج أبي صالح ، ملف العالم العربي ، لبنان-بيروت،١٩٩٢ .

٥. عبد الله بو حبيب ،الضوء الأصفر السياسة الأمريكية تجاه لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان-بيروت،١٩٩٩.

ثالثاً : الرسائل الجامعية والاطاريح

١. احمد عبد الحسين النصر الله ،حزب الله ودوره السياسي في لبنان ١٩٨٢-١٩٨٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات التاريخية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠

٢. باسم ريحان مغامس الشمساوي ، الموقف السعودي من الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥ – ١٩٨٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ،عام ٢٠١٣ ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ،جامعة ذي قار.

٣. محمد حسين زبون ، الدروز ودورهم السياسي في لبنان ١٩٤٣-١٩٨٩ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٨ .

رابعاً : الكتب

١أكرم نور الدين الساطع، تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين ، دار النفاس ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٨ .

٢أيلي سالم ، الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج ،ط٣، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، لبنان–بيروت ١٩٩٧.

٣. تويودور هانف ، لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة ، دار خاطر للطباعة والنشر ، لبنان–بيروت ١٩٩٤.

٤. جوزيف صقر، قصة وتاريخ الحضارات العربية لبنان من الحرب العالمية الأولى إلى بداية الجمهورية الثانية ، ج٢ ، د. م ،د.ت .

٥. حسن موسى، بلا هوادة ،المسيرة السياسية لرجل الدولة سليم الحص ،شركة المطبوعات لتوزيع والنشر ، لبنان–بيروت ٢٠١٤.

٦. حكمة أبو زيد، رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم ، دار النهار للنشر ، لبنان– بيروت ٢٠٠٣

٧. عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان ١٩٧٥ –١٩٩٠ تفكك الدولة وتصدع المجتمع ، المجلد الأول ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان–بيروت ٢٠٠٨ .

٨. طريف شمس الدين، انتخابات الرئاسة في لبنان من بشارة الخوري حتى اليأس الهراوي ١٩٤٣– ١٩٨٩ ، المطبعة العصرية ،لبنان–بيروت ، ١٩٩٥ .

٩. عارف العبد، لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان– بيروت،٢٠٠١.

١٠. عدنان السيد حسن، اتفاق الطائف في الإطارين الإقليمي والدولي ، دور خادم الحرمين الشريفين في معالجة الأزمة اللبنانية ، بحوث ودراسات ألقيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩–٣– أيار ٢٠٠٤ ، دار الملك عبد العزيز ، الرياض .

١١. علي عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، دار الفارابي – بيروت ، ٢٠١٣ .

١٢. غادة الخرساني ، لبنان ياعرب ،دراسة وثائقية المأساة والرجال ولعبة الأمم ،مطابع الأهرام – مصر،١٩٧٧ .

١٣. فواز طرابلس ، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف ، ط٣، مطبعة رياض الريس – لبنان ، ٢٠١١ .

١٤. كريم بقرادوني ،لعنة وطن من حرب لبنان الى حرب الخليج ، الشرق للمنشورات ، بيوت – لبنان .

١٥. هنري لورنس ، اللعبة الكبرى المشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، ترجمة محمد مخلوف ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، ١٩٩٢.

خامساً :المجلات والصحف

١. حمدان كمال ، تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية في ظل الحرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١١١، مايو ١٩٨٨

٢. فواز جرجس ، تأثير الحرب الباردة في السياسات الداخلية اللبنانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢١٢ أكتوبر، ١٩٩٦ .

٣. محمد علي محمد ، المملكة العربية السعودية والحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٩ ،مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد ٢٠، العدد٨، آب ٢٠١٣ ،ص١١١.

٤. كيف تأهلت السعودية لإنهاء حرب لبنان باتفاق الطائف ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد٨٣٩٥

فرانسوا ميتران من الشخصي الى السياسي، مجلة المدى ، العدد ٣٥٣٣، اللسنة الثالثة عشر ، ٢٧ كانون الأول ٢٠١٥ .

سادساً :الموسوعات

١. سعد سعدي ، معجم الشرق الأوسط (العراق – سوريا – لبنان – فلسطين – الأردن) ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٩.

٢. عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، الموسوعة العربية للدراسات والنشر ، دار الهدى ،ج١،٢، ٣،٤.

٣. الهيثم الأيوبي واخرون ، الموسوعة العسكرية ، ج١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت .

سابعاً: الموقع الالكترونية //

1-http :// www . salime hoss. Com

2-http://www.moqatel.com/openshare

٣- موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية WWW.PRESIDENCY.gOV.IB